مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jss

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

تمكين المرأة السعودية: الموارد، الفعالية والمنجزات في ظل رؤية 2030 "دراسة تقويمية للتشريعات الحديثة لتمكين المرأة".

Empowering Saudi Women: Resources, Agencies and Achievements in the light of Vision 2030 .

رجاء طه محمد القحطاني

أستاذ مساعد قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Raja Taha Mohammed Al-Qahtani

Assistant Professor, Department of Social Sociology, King Abdulaziz University, Saudi Arabia

تاريخ الاستلام: 2022/05/16 تاريخ القبول: 2022/06/23

Received: 16/05/2022 Accepted : 23/06/2022

الملخص:

يعد تمكين المرأة هدفاً جوهرياً لرؤية 2030, وُضِعت في سبيل تحقيقه العديد من البرامج والتشريعات والمبادرات. وفي ظل نظرية التمكين وعناصرها الثلاثة: الموارد، الفعالية، والإنجازات تشكل التشريعات المورد الأساسي للتمكين. تهدف هذه الدراسة للكشف عن العنصرين الآخرين فعالية الموارد والمنجزات التي حققتها للمرأة السعودية. كما تهدف للتعرف على المعوقات التي تواجه تفعيل التشريعات. طبقت الدراسة منهج المسح الاجتماعي على 400 امرأة من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة. وتوصلت إلى أن أكثر موارد التمكين تأثيراً في حياة المبحوثات السماح بقيادة السيارة يليه فتح مجالات جديدة لعمل المرأة ثم تعديل قوانين الأحوال الشخصية. كما اتفقن بنسبة لا تقل عن 70% أن أبرز المنجزات التي حققتها هذه الموارد التشريعية هي تمكين المرأة من حقوقها كمواطنة كاملة الأهلية، وتحقيق جودة الحياة للمرأة وأسرتها، وتمكين المرأة من توفير الحياة الآمنة لها ولأبنائها. أما أبرز معوقات فعالية موارد التمكين فهي جهل البعض بتشريعات التمكين أو عدم معرفة آليات الوصول إليها، ومقاومة بعض أفراد المجتمع والأسرة لتفعيل بعض التشريعات.

الكلمات المفتاحية: علم اجتماع المرأة، عمل المرأة، قيادة المرأة، الولاية، قوانين الأحوال الشخصية.

Abstract:

Empowering women is a core goal of Vision 2030 which many programs, legislations, and initiatives have been put in place to achieve. Under the light of the three dimensions of Women Empowerment Theory: resources, achievements, and agency, Legislation is recognized as the primary resource of empowerment. This study aims to reveal the efficiency of the resources and achievements made by Saudi women. It also aims to identify the obstacles facing the efficiency of legislation. The study used the social survey method with a questionnaire taken by a sample of 400 women. The study found that the empowerment decisions with the most impact on the respondents' lives were the lift of the driving ban, opening new fields for women's work, and altering civil status laws. More than 70% of the participants agreed that the major achievement of these legislations is empowering women as fully supported civilians and enhancing the quality of life for women and their families. While the main obstacles to the efficiency of empowerment resources are the unawareness of some of the empowerment legislation or the lack of knowledge of the mechanisms to access them, and the resistance of some community and family members to initiate some legislation.

Keywords: Sociology of Women, Women Work, Women Driving, Guardianship law, Family law.

معلومات التواصل: رجاء طه محمد القحطاني

البريد الإلكتروني : rtalqahtani@kau.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ss42598499

المقدمة:

يعيش المجتمع السعودي تغيراً اجتماعياً وثقافياً متسارعا تقوده "رؤية 2030" الخطة التنموية الشاملة والطموحة برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان. وتضمنت الرؤية قرارات وبرامج ومبادرات مدت المرأة بموارد التمكين في المجالات المختلفة من تشريعات أسرية ومجتمعية وفرص عمل جديدة حققت لها الاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية. كما ألغيت العديد من التشريعات التي حدت من فعالية بعض مصادر تمكين المرأة السعودية في الماضي كحظر القيادة واشتراط موافقة ولي أمر المرأة على جميع المعاملات الحكومية. ومع هذا التمكين انتهت حقبة كانت فيها النساء السعوديات "قاصرات للأبد" وفقاً لتقرير Watch Human Rights (2008) وأصبحن مواطنات كاملات الأهلية. وقد وضع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية 13 برنامجاً تنفيذياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية، ومنها برنامج التحول الوطني 2020 (برنامج التحول الوطني، 2018). ويتضمن البرنامج مبادرات منها "البرنامج السابع" لوزارة الخدمة المدنية "تفعيل العمل عن بعد وزيادة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية"، ويهدف لرفع نسبة النساء في الخدمة المدنية، خاصة في وظائف المرتبة 11 وما فوق (برنامج التحول الوطني، 2018: 44ص). كما قدمت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المبادرة (14) "تطوير الآليات لتمكين النساء من البرامج التأهيلية المنتهية بالتوظيف"(برنامج التحول الوطني،2018: ص101), ومبادرة(23) "توفير وسائل نقل بأسعار مناسبة للنساء العاملات" (برنامج التحول الوطني، 2018: ص103). كما ربطت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هدفها المتمثّل في "دعم التجارة الإلكترونية" بـ"تمكين المرأة واستثمار طاقاتها"(برنامج التحول الوطني، 2018: ص35). وأشارت خطة التحول الوطني لارتفاع المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 17% إلى 25%، كأحد منجزات " تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته"(برنامج التحول الوطني 2020، موقع رؤية 2030).

كما يخاطب برنامج تعزيز الشخصية الوطنية "الشباب من الجنسين بأسلوب عصري يعزز روح المبادرة والعطاء والتطوع والإتقان وحب العمل ويحفزهم نحو النجاح" بما يسهم ببناء الاقتصاد الوطني ويرسخ المنجز السعودي الفكري والتنموي والإنساني (برنامج تعزيز الشخصية الوطنية، رؤية 2030). بالإضافة إلى برنامج تنمية القدرات البشرية وهدفه "تحسين مخرجات منظومة التعليم والتدريب من التعليم المبكر وحتى التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة"، فالتعليم والتأهيل المهني جوهريان لتمكين المرأة (برنامج تنمية القدرات البشرية، رؤية 2030).

وتمثل هذه التشريعات والمبادرات التنموية كما تشير صفحة تمكين المرأة بالمنصة الوطنية السعودية الموحدة (2022) "أهم الجهود التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية لتحقيق المساواة التكاملية بين الرجال والنساء في المجالات المتنوعة، وتعزيز حقوق المرأة، وبرامج الدعم والرعاية الموجهة لها، وبالتالي تحسين بيئة عملها في جميع القطاعات". وفي هذه الدراسة نتناول تشريعات رؤية 2030 كمصادر لتمكين المرأة ومتغير مستقل لهذه الدراسة لتقويم مدى فعاليتها ونجاحها في تحقيق منجزات التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تسعى الدراسات التنموية بشكل دائم لتقييم السياسات والبرنامج التنموية، وقد أولت رؤية 2030 كخطة تنموية شاملة بعيدة المدى رعاية خاصة لتمكين المرأة كأحد الأهداف الهامة وقدمت العديد من التشريعات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف. وتسعى هذه الدراسة لتطبيق نظرية تمكين المرأة لنائلة كبير (1999) وعناصرها الثلاث: الموارد، الفعالية، الإنجازات، فتنظر لتشريعات ومبادرات التمكين العديدة التي قدمت للمرأة الحكومة السعودية في ظل عهد الملك سلمان وسياسة رؤية 2030 كموارد حقيقة لتمكين المرأة نتعامل معها كمتغير مستقل. وسيتم تقييم العنصرين الأخرين للتمكين وهما فعالية الموارد ومنجزات التمكين من خلال دراسة اجتماعية تقييمية مسحية. فالدراسات التقييمية تهتم بدراسة فعالية التغييرات الاجتماعية والمبادرات والموارد المجتمعية وعلى فهم سبب فعالية هذه الموارد أو عدمه. (Reinking, ,2005) and Alvermann. وتسعى الدراسة للمساهمة في إثراء دراسات التغير الاجتماعي ودراسات المرأة والتنمية وتقديم تفسيرات تنظيرية لتمكين المرأة السعودية. كما تساهم الدراسة في تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال تقييم مخرجاتها من برامج وتشريعات وقياس فعاليتها ومنجزاتها على أرض الواقع، والخروج بتوصيات لتحقيق المزيد من التمكين الفعال وجودة الحياة للمرأة السعودية وأسرتها.

وتسعى هذه الدراسة للإضافة على ما تقدم من تحليل لمفهوم التمكين من خلال تقييم تأثير رؤية 2030 على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة السعودية. وقد تم تحديد أبرز تشريعات الرؤية الخاصة بالمرأة وهي: إصلاح قوانين الاحوال الشخصية، دخول المرأة شتى مجالات العمل المختلفة بالقطاع العام والخاص، التعيين بالمناصب القيادية العليا، إسقاط الولاية، السماح بقيادة السيارة، نظام الحماية من التحرش. وفقاً لتصنيف كبير (1999) لعناصر التمكين فهذه التشريعات هي موارد أساسية للتمكين وتشكل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة. أما المتغيرات التابعة لهذه الدراسة فهي فعالية تشريعات التمكين، ومنجزاتها المتمثلة في

التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي: تقييم فعالية ومنجزات موارد تمكين المرأة المتمثلة في تشريعات تمكين المرأة في ظل رؤية 2030 من وجهة نظر النساء أنفسهن.

ويتضمن التساؤلات التالية:

ا. ما مدى فعالية "تشريعات الرؤية" كموارد لتمكين المرأة في ظل رؤية 2030؟

2. ماهي المعوقات التي تواجه موارد تمكين المرأة السعودية ؟

3. ما هي المنجزات التي تحققت للنساء من خلال "تشريعات الرؤية" كموارد لتمكين المرأة؟

4. ماهي المقترحات لتعزيز دور تمكين المرأة في المجتمع السعودي مستقبلاً؟

مفاهيم الدراسة:

رؤية 2030: هي رؤية تنموية شاملة تضم جوانب الحياة المختلفة في المستقبل السعودي، وتهدف لتحقيق ثلاثة محاور (مجتمع حيوي – اقتصاد مزهر – وطن طموح). صاغ الملك سلمان هدفه منها قائلًا: "أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة". ووصفها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أنها "ترسم تطلعاتنا نحو مرحلة تنموية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر"(موقع رؤية 2030، 2018).

التمكين: Empowerment

التمكين لغةً من مكّن، "مكَّن له في الشَّيء: جعل له عليه سلطاناً وقدرة" (معجم اللغة العربية المعاصر، ٢٠٢٢).

عرّف معجم كامبريدج التمكين على أنه "عملية حيازة المرء الحرية والقدرة لعمل ما يريد، والتحكم بما يحصل له" (Cambridge Dictionary, 2022). وفقًا Cornell Empowerment Group (1989: p.2) فالتمكين "عملية متعمدة ومستمرة داخل المجتمع المحلي، تنطوي على الاحترام المتبادل والتفكير النقدي والرعاية والمشاركة الجماعية، والتي بها يحصل الأشخاص الذين يفتقرون إلى المساواة على نسبة أكبر من الموارد المتاحة، وعلى إمكانية الوصول للموارد والتحكم فيها". وعرفت نائلة كبير (Kabeer,2009 p.7 ,) تمكين المرأة بأنه "عمليات التغير التي يمكن للنساء بها توسيع قدرتهن على اتخاذ القرار في الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بحياتهن، والمساهمة بالتساوي مع الرجال في التغيير المرغوب في المجتمع الذي يعشن فيه".

النظرية:

تعد نائلة كبير (Kabeer ,1999) (أبرز من تناول مفهوم التمكين في دراسة قضايا التنمية والمرأة، وترى التمكين "القدرة على الاختيار"، ولا يقال إن فئة ما مُكنت من حقها في الاختيار إن لم تكن سُلبت هذا الحق سابقا. فالتمكين عملية اكتساب "القدرة على الاختيار" مع البقاء بنفس السياق الذي منعه سابقًا. ويتطلّب شرطين: وجود خيارات بديلة، وأن تكون مشاهدة ويمكن الوصول لها(Kabeer, 2005: P.13). وذكرت أن تمكين المرأة ينطلق من عمليات التغير التي تمكن للمرأة الشعور بقيمتها، وهويتها، وقدرتها على السيطرة الاستراتيجية على الحياة2005) Kabeer,). وترى كبير (1999: P.443-445) أن كل شكل أو مقياس للتمكين يتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة Aspects of Empowerment يتحقق بها تمكين المرأة: الموارد، الفعالية، والإنجاز. وتتضمن الموارد Resourcesالجوانب المالية والبشرية والاجتماعية، أما الفاعلية Agency فهي االقدرة على اتخاذ القرار، ويشير جانبها الإيجابي إلى قدرة الشخص اتخاذ قراره بنفسه، ويشير جانبها السلبي لهيمنة شخص أو مجموعة على اتخاذ القرار. وتتضمن الفاعلية فكرة "الشعور بالفاعلية"، أي قدرة المرأة على ربط أفعالها بمعاني ومحفزات وغايات. ثالثاً الإنجاز Achievements ويشير لمدى تحقق البعدين السابقين. وقد عرّفت الوكالة السويدية الدولية للتنمية SIDA (Tornqvist and Schmitz, 2009, p 9.) التمكين الاقتصادي للمرأة "العملية التي تزيد القدرة الحقيقية للنساء على اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر على حياتهن وعلى أولويات المجتمع". بينما تعرفه مالهوترا "زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لهن، وتطوير الاتجاهات الاجتماعية بما يتضمن تهيئة بيئة عمل مرنة تعزز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة، وقبول انخراط المرأة في مجالات عديدة، وإيجاد بيئة تشريعية ملائمة لتوسيع مشاركتهن الاقتصادية" (Malhotra., Schuler & Boender, 2002 P:4). وحددت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) صورا مختلفة للتمكين الاجتماعي، تندرج تحت المساواة الاجتماعية، والتمثيل السياسي، والحصول على التعليم والمسكن، والرعاية الصحية، ومكافحة الأمية (Women, UN, 1995).

الدراسات السابقة:

ظهر مفهوم التمكين في مجال الدراسات التنموية في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين كطريقة للإصلاحات السياسية والاجتماعية. وأشار كيفر

(Keiffer,198) لأهمية تمكين المواطنين كاستراتيجية تنموية وعرف التمكين كعملية ضرورية طويلة المدى لتعليم وتطوير البالغين لإعطائهم سمة المواطن، بينما الحالة المعاكسة للتمكين هي العجز Powerlessnessالمتمثّلة في توقّع الشخص بأن أفعاله غير فعّالة في التأثير على أحداث حياته ومخرجاتها. ووظف مفهوم التمكين بتعمق في دراسة قضايا التنمية والمرأة بالمجتمعات النامية، من قبل النسويات الشرقيات أو نسويات ما بعد الاستعمار، خاصة مع تعزيز موقفهن بمعاهدات "عدم التمييز ضد المرأة" 1987 ثم "الأهداف الإنمائية للألفية لثالثة" عام 2000 المؤكدتان لأهمية تمكين المرأة كاستراتيجية أساسية للتنمية المستدامة تلتزم بها الدول المصادقة. ورغم تناغم السياسات المحلية مع المواثيق الدولية حول التمكين إلا أن التمكين يشمل شقين رسمي تمثله الحكومة وتشريعاتها وبرامجها التنموية، وشق غير رسمي تشكله ثقافة المجتمع وأعرافه التي قد تعزز برامج التمكين أو تعيقها. وأشارت نائلة كبير (Kabeer,1999) إلى أن قياس التمكين يعتمد على المعاني والقيم الثقافية للمجتمع. فوجدت أن النساء غالبًا ما يفضلن المكانة الاجتماعية على الاستقلالية إذا تعارض الاثنان، وأشارت لدور الأعراف الاجتماعية في إعاقة تمكين المرأة، فوجدت ان الأعراف الاجتماعية في الهند تحرم المرأة المسلمة من حق الإرث إسوة بالهندوسية رغم ان القوانين المدنية والدين الغسلامي يمنحها هذا الحق.

وتناول عدد من الدراسات بالمجتمع السعودي مفهوم تمكين المرأة، حيث تتبعت القحطاني (2012) من خلال المقابلات المتعمقة مع نساء ثلاثة أجيال دور التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل واقع المرأة السعودية وانماط العمل التي مارستها والتمكين الاجتماعي والاقتصادي في كل حقبة. وتوصلت إلى تطور أشكال العمل من العائلي غير المدفوع في الزراعة والمنزل للجيل الأول في مرحلة ماقبل فتح مدارس الفتيات، إلى العمل المدفوع كمعلمات بشكل خاص بعد فتح مدارس الفتيات عام 1380هـ/1960م مع الجيل الثاني. وتمتع هذا الجيل بفرص التمكين الوفيرة من تعليم وعمل إلا أن الظروف الثقافية والاقتصادية في حقبة الثمانينات والتسعينات حدت من التوسع في تمكين المرأة، ومع الجيل الثالث أستمر النمو في المجال التعليمي لكن شحت الوظائف للنساء وظهرت فرص العمل المؤقته بقطاع التعليم مثل "بند 105" و"بند محو الأمية" مما دفع النساء للتوجه للمجال الصحي والمشاريع الخاصة كبدائل. وتتفق معها الميزر (2017: 146-148 .p ,2017) التي قدمت تحليلاً اجتماعياً للبيانات الإحصائية الخاصة بتمكين المرأة في مجالي التعليم والعمل، وقسمت تمكين المرأة السعودية لمرحلتين: التهميش والتمكين. فمرحلة ما قبل فتح مدارس الفتيات تمثل مرحلة التهميش حين كانت المرأة تحت مظلة السلطة الذكورية التي حرمتها من أبسط الحقوق، وكان عملها مقتصراً على دورها الأسري. أما التعليم فكان قاصراً على الدراسة بالكتاتيب وبعض المدارس الأهلية. وبدأت مرحلة التمكين مع فتح مدارس الفتيات والتقدم المضطرد لأعداد طالبات التعليم العام بلغت نسبته 377% خلال أربعين عاما من 1390- 1430 / 1970- 2009، وكذلك نسبة الفتيات بالتعليم العالي لتصل إلى 51.3% عام 2011/1432. أما مجالات عمل المرأة، فتطورها كان محدوداً، فبلغت نسبتهن في سوق العمل 0.5% عام 1395هـ/1975 ولم تتجاوز 5%عام 1415هت/1995. ولم تحدث الطفرة الحقيقية في التمكين الاقتصادي إلا منذ عام 2010 حيث وصلت النسبة إلى 33% بالقطاع الحكومي 19% في القطاع الخاص. كما قدمت القحطاني (2022) تحليل تاريخياً لتطور دور المرأة منذ مطلع العشرية وحتى عهد الملك سلمان و في ظل رؤية 2030 و قسمت تمكين المرأة إلى خمسة مراحل انتقل من التمكين الأسري ثم انتقلت المرأة إلى التمكين المجتمعي مع فتح المدارس عام 19960/ 1380هـ ودخول المرأة لسوق العمل، اما المرحلة الثالثة فأطلقت عليها (1980-1999) التمكين الاجتماعي والاقتصادي المقيد، والمرحلة الرابعة (2000-2015) تضافر التمكين العالمي و المحلي، اما المرحلة الخامسة فاطلقت عليها التمكين الشامل منذ بداية عهد الملك سلمان (2015 -). وتناولت دراسة عبدالمتعال وسالم (2018) في دراسة تحليلية مقارنة بين دول الخليج منجزات التمكين السياسي والاقتصادي. وتتبعت الدراسة تطور تشريعات التمكين ومنجزاته في السعودية في العقدين الأخيرة، مع عرض لبعض النساء اللاتي وصلن لمناصب قيادية وكسر تعينهن قاعدة التهميش من المناصب القيادية، كما أشارت إلى دخول المرأة السعودية لمجلس الشورى بنسبة 30%. وعرضت دراسة البشر (2020) لأحد مجالات التغيير التي أحدثتها رؤية 2030 بالمجتمع السعودي فيما يخص المتطلبات الأسرية لتمكين المرأة وتوصلت إلى تغير بعض أساليب التنشئة الاجتماعية للفتاة التي تقوم على أفكار سلبية موروثة وتوعية الأبناء بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة مع الجنسين دون تمييز، بالإضافة لترسيخ الدور الأسري للمرأة. وتناولت دراسة مسحية لمليحة القحطاني وآخرون (2021) تأثير التمكين السياسي والأكاديمي للمرأة على تمكينها الاقتصادي والإداري، وتوصلت إلى أن التمكين السياسي له تأثير إيجابي مباشر على التمكين الاقتصادي والإداري، بينما تأثيره ضئيل على التمكين الاجتماعي. وأن للتمكين السياسي تأثير إيجابي مباشر على التمكين الأكاديمي، وبدوره له آثار إيجابية على تمكين المرأة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وأن التأثيرات غير المباشرة أكبر من التأثيرات المباشرة للتمكين السياسي. وتناول Al-Haj و Al-Nasser(2017) دور تمكين المرأة في الحد من ظاهرة "السقف الزجاجي" التي يستبعد النساء من الوظائف القيادية بالتطبيق على

الوظائف الإدارية بالقطاع الحكومي. وتعد التكنولوجيا ومهاراتها أحد أبرز موارد التمكين في العصر الحديث، حيث أشار السيف وآخرون (Alsaif,2022)لدور الانترنت في رفع مستوى المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة، كما يرفع من الوعي الثقافي و الصحي والحقوقي. كما تناولت دراسة البشر (2020) لأهم.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة الأسلوب الكمي التقييمية للتعرف على مدى فعالية تشريعات التمكين ومنجزاتها، فهذا النوع من الدراسات يهتم بفهم وتفسير التغير الاجتماعي ونتائج مبادرته وتشريعته بغرض التحسين المستمر (Prochaska,2012; Payne and Payne, 2004). وتعتمد الدراسة منهج المسح الاجتماعي الذي يعد من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات التقييمية فهو يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع ويصفها بشكل دقيق ويعبر عنها كمياً" (عبيدات وآخرون,2000). وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة الإلكترونية التي تتميز بسرعتها، الحد من تحيز الباحث في اختيار العينة لوصولها لشتى فئات المجتمع الافتراضي، كما ترفع مستوى مصداقية البيانات من خلال تمكين الباحث من المتابعة الدقيقة للاستبانات وحذف ما لا ينطبق عليها شروط العينة أو تقدم بيانات متناقضة (Wright,2005; Pálsdóttir,2019). وتم تحكيم الاستبانة من خلال عقد ورشة عمل مع ثلاث أعضاء لهيئة التدريس بالقسم الأكاديمي، وبعد التعديلات تم إجراء ورشة أخرى مع طالبات الدراسات العليا لتجربة الاستبانة والتعرف على بعض المقترحات. و تم إجراء الثبات الإحصائي لعينة من 20 مفردة بإستخدام معامل ألفا–كرو نباخ، و بلغ معامل الثبات (0.88) مما يشير لثبات الاستبانة وإمكانية تطبيقها. أما مجتمع الدراسة فهو النساء بالمجتمع السعودي الأفتراضي من شتى الفئات. فالدراسات النسوية تهتم بالتعرف على قضايا النساء والظواهر الخاصة بهن من خلال وجهة نظر النساء أنفسهن(Mason,2002). ووظفت العينة العمدية للوصول للمبحوثات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (واتس أب– تويتر)، وساهمت إستراتيجية "كرة الثلج" Snow balling (Penrod,2003)بالاستعانة بطالباتي وزميلاتي بالجامعة كمبحوثات تنطلق منهن كرة الثلج لتصل لعينة من400 امراة من شتى الفئات العمرية والتعليمية والاقتصالدية خلال أسبوعين. وتم التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج SPSS باستخدام التكرارات والنسب وكا2 لقياس معاملات الارتباط بين بعض المتغيرات الرئيسية للدراسة. وسعت الدراسة لتحقيق درجة 95% من الصدق والثبات للتحليل الإحصائي.

تحليل البيانات الكمية للدراسة:

أولاً: الخصائص الديموغرافية للعينة:

جدول (1) توزيع العينة وفقا للعمر

العمر	العدد	النسبة المئوية ٪
20 عام فأقل	11	٪2.8
(21) إلى (30)	114	٪28.5
(31) إلى (40)	93	٪23.3
(41) إلى (50)	124	٪31.0
(51) إلى (60)	44	٪11.0
(61) عاما فأكثر	14	٪3.6
المجموع	**400**	**٪100.0**

يشير الجدول (1) لتركز العينة بين 21 إلى 50 سنة مما يعكس اهتمامهن بمخرجات رؤية 2030 وتأثيراتها على تمكينهن وتدني مشاركة بقية الفئات دون 20 وفوق 50 سنة. وكانت الفئة العمرية الأكثر مشاركة (41–50) ونسبتها (٪31.0) والفئة (21–30) (٪28.5) والمنتمين للفئة (31–40) (٪23.3).

جدول (2) توزيع العينة وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية ٪
متوسط	7	٪1.8
ثانوية عامة	46	٪11.5
بكالوريوس	236	٪59.0
دراسات عليا	111	٪27.8
المجموع	**400**	**٪100.0**

يلاحظ وعي المتعلمات تعليماً عالياً بأهمية رؤية 2030 لتمكينهن حيث غالبية المبحوثات من الحاصلات على البكالوريوس (٪59.0) ثم الحاصلات على شهادات عليا (٪27.8)، بينما تنخفض نسبة المبحوثات بانخفاض المستوى التعليمي.

جدول (3) توزيع أفراد العينة وفقا للدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية ٪
أقل من (10000) ريال	225	٪56.3
(10000) إلى أقل من (21000) ريال	134	٪33.5
(21000) إلى أقل من (31000) ريال	28	٪7.0
(31000) ريال فأكثر	13	٪3.3
المجموع	**400**	**٪100.0**

تعكس بيانات الجدول (3) تركيز المشاركات من فئات الدخل الأقل وقلة المشاركات بارتفاع الدخل، مما يشير لاهتمام نساء الطبقتين المتوسطة والعاملة بتأثيرات الرؤية على تمكينهن. ويتفق هذا مع جوهر التمكين وهو "تمكين غير الممكنين"، حيث ترتفع نسبة المشاركات ممن يقل دخلهن

الشهري عن (10000) ريال ليبلغ (56.3٪)، بينما تنخفض نسبة مشاركة من يفوق دخلهن (31000) إلى (3.3%).

ثانياً: المرأة السعودية ومنجزات تشريعات التمكين:

نعرض هنا أراء المبحوثات النساء نحو "تشريعات التمكين" ومدى تحقيقها للإنجازات (التوجه الإيجابي) أو عدم فعاليتها (التوجه السلبي). وُربطت أراء المبحوثات بمتغيرات عدة كالعمر والمستوى التعليمي لكن لم تتوصل لدلالات معنوية فتم استبعادها، أما متغير المستوى الاقتصادي فأشار لفروق إحصائية مع بعض المتغيرات.

جدول (4) العلاقة بين المستوى الاقتصادي والقرارات الأكثر تمكيناً

الدخل	تعديل تشريعات الأحوال الشخصية	فتح مجالات عمل جديدة للمرأة بجميع القطاعات الحكومية والخاصة	تعيين النساء في مناصب قيادية عليا	عدم اشتراط موافقة ولي الأمر على معاملات المرأة.	قانون الحماية من التحرش	السماح بقيادة المرأة للسيارة	إسقاط الولاية	المجموع
أقل من 10 آلاف	40	57	13	24	8	66	17	225
11 إلى 20 ألف	26	25	8	32	8	28	7	134
21 إلى 30 ألف	3	6	2	3	1	8	5	28
31 آلف فأكثر	2	1	3	2	0	4	1	13
المجموع	71	89	26	61	17	106	30	400
النسبة	%17.75	%22.25	%6.5	%15.25	4.25	%26.5	%7.5	%100
قيمة مربع كاي			**28.896**	**مستوى الدلالة**	**0.050**	**الدلالة الاحصائية**		**دالة**

تشير بيانات الجدول (4) للعلاقة بين الدخل وأكثر القرارات تأثيرا على حياة أفراد العينة حيث قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.050) وهي قيمة دالة. ويلاحظ أن المبحوثات اخترن القرارات التي تشمل كافة النساء من جميع الخلفيات التعليمية والاقتصادية، فالقرار الأكثر تأثيراً في حياة المبحوثات من كافة الفئات الاقتصادية هو السماح بقيادة السيارة (26.5%). ثم دخول المرأة مجالات العمل الجديدة (22.25%) ثم تعديل قوانين الأحوال الشخصية (17.75%). أما القرارات الأقل تأثيراً فالخاصة بفئات محددة حيث نسبة المستفيدات من إسقاط الولاية (7.5%) غالبا ممن عانين تسلط الولي. أما القرار الأقل تأثيراً بحياة النساء فتعيينهن بمناصب قيادية ونسبة اللاتي أثر في حياتهن (6.5%).

جدول (5) العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاتجاه نحو منجزات قرار قيادة المرأة للسيارة

المستوى الاقتصادي	القيادة وحرية الحركة حق إنساني تحقق للمرأة	قيادة المرأة للسيارة قللت التكلفة المالية للمواصلات على الأسرة	قيادة المرأة للسيارة ساعدت في تقليل عدد السائقين	قيادة المرأة للسيارة ساهمت في مشاركة مسئوليات الزوج الخاصة بالمواصلات	قيادة المرأة زادت من تكاليف المواصلات على الأسرة	قيادة المرأة للسيارة زادت من نسبة الحوادث المرورية	قيادة المرأة أدت للكثير من المشكلات الأخلاقية	أخرى	المجموع
أقل من (10000) ريال	101	70	18	14	6	8	7	1	225
(10000) إلى أقل من (21000) ريال	48	40	13	11	3	9	6	4	134
(21000) إلى أقل من (31000) ريال	17	9	1	0	1	0	0	0	28
(31000) ريال فأكثر	8	2	1	2	0	0	0	0	13
المجموع	174	121	33	27	10	17	13	5	400

النسبة	٪43.5	٪30.3	٪8.3	٪6.8	%2.5	%4.3	%3.3	%1.3	%100
قيمة مربع كاي		22.095	مستوى الدلالة		0.394	الدلالة الاحصائية		غير دالة	

تشير بيانات الجدول (5) إلى عدم وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي ومنجزات قرار قيادة المرأة للسيارة حيث قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.394) وهي غير دالة.

فهناك توجه الإيجابي للنساء من جميع المستويات الاقتصادية نحو قرار رفع حظر قيادة المرأة للسيارة، فترى (43.5%) أنه حق إنسان، بينما تؤكد (30.3%) دوره في تقليل تكلفة المواصلات والاستغناء عن السائقين والمواصلات التي كانت تستنزف نسبة عالية من دخلهن وصلت لنصف المرتب للمعلمات في القرى النائية كما أشارت دراسة القحطاني (2012) ودراسة زعزوع (2004). أما التوجه السلبي فنسبه متدنية وتعكس نجاح تشريعات رؤية في الحد من الأفكار المعارضة لتمكين المرأة، فترى (4.3%) أن قيادة النساء للسيارات زادت الحوادث، بينما ربطت (3.3%) القيادة بالتحرش والمشكلات الأخلاقية وهو أبرز حجج المعارضين سابقاً والذي واجهه "نظام الحماية من التحرش".

جدول (6) العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاتجاه نحو منجزات قرار دخول النساء مجالات العمل الجديد

المستوى الاقتصادي	الحد من البطالة النسائية	تحقيق جودة الحياة للمرأة وأسرتها	المزيد من الإحلال والسعودة	الحد من فرص الشباب في العمل	الاختلاط والمشكلات الاخلاقية	لا حاجة لعمل المرأة خارج منزلها	أخرى	المجموع
أقل من (10000) ريال	40	126	6	26	22	1	4	225
(10000) إلى أقل من (21000) ريال	14	73	7	19	17	1	3	134
(21000) إلى أقل من (31000) ريال	4	16	1	5	1	0	1	28
(31000) ريال فأكثر	2	8	0	2	1	0	0	13
المجموع	60	223	14	52	41	2	8	400
	%15.0	%55.8	٪3.5	٪13.0	٪10.3	٪0.5	٪2.0	%100
قيمة مربع كاي	9.465	مستوى الدلالة	0.948	الدلالة الاحصائية	غير دالة			

يعكس الجدول (6) عدم وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي واتجاهات المبحوثات نحو دخول المرأة للعديد من مجالات العمل حيث قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.806) وهي غير دالة. ويتفوق الاتجاه الإيجابي حيث ترى المبحوثات من المستويات الاقتصادية المختلفة (55.8%) أن أبرز منجزات مجالات العمل الجديدة هو تحقيق جودة الحياة، ثم الحد من البطالة النسائية (15%). أما التوجه السلبي: فنسبه منخفضه وأعلاه (13%) ممن يتخوفن من ازدياد بطالة الذكور، وهذا رأي شائع يلقي اللوم على توظيف النساء ويتجاهل دور العمالة الوافدة التي تبلغ 94.6 % من القوة العاملة بالمملكة (المنصة الوطنية الموحدة،2022). والمبرر الثاني هو تخوفهن من الاختلاط والمشكلات الاخلاقية (10.3%). والأدنى (0.5%) هو الرافض لعمل المرأة ويعكس بقايا التوجه التقليدي الذي يحصر المرأة بدوروها كربة أسرة فقط.

جدول (7) العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاتجاه نحو إصلاح تشريعات الأحوال الشخصية

المستوى الاقتصادي	مكنت المرأة من الخروج من زواج غير سعيد وأمن	مكنت المرأة من حضانة أبنائها وتوفير الجو الأسري الأمن	قرارات سهلت الطلاق وأضعفت الأسرة	قرارات حدت من قوامة الرجل وزادت من تمرد الزوجات	أخرى	المجموع
أقل من (10000) ريال	44	159	6	13	3	225
(10000) إلى أقل من (21000) ريال	19	95	4	14	2	134

(21000) إلى أقل من (31000) ريال	2	19	2	1	4	28
(31000) ريال فأكثر	4	9	0	0	0	13
المجموع	**69**	**282**	**12**	**28**	**9**	**400**
النسبة	٪17.3	%70.5	%3.0	٪7.0	%2.3	%100
قيمة مربع كاي	**30.209**	**مستوى الدلالة**	**0.003**	**الدلالة الاحصائية**	**دالة**	

يعكس الجدول (7) الاتجاه الإيجابي للمبحوثات من الفئات الاقتصادية المختلفة نحو "منجزات تعديل قوانين الأحوال الشخصية". وأهمها تمكين المرأة من حماية أبنائها وتوفير الحياة الأمنة (70%) مما يوضح أولوية حماية الأبناء على الذات التي بلغت (17%) ويتضح هنا تضافر التشريعات الاسلامية التي شرعت للمرأة حقوق الحضانة والنفقة (أبوشقة، 1999؛نصيف،1995) وجاءت تعديلات قوانين الأحوال الشخصية الحديثة لتفعيل هذه التشريعات على أرض الواقع. وتنخفض نسبة الاتجاه السلبي للمبحوثات فترى (7%) أن هذه التعديلات تحد قوامة الرجل وتؤدي لتمرد المرأة، وترى (3%) أنها تضعف الأسرة وتسهل الطلاق ويمكن اختبار هذا التوجه في دراسات مستقبلية. ويعكس الجدول العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاتجاه نحو إصلاح تشريعات الأحوال الشخصية، حيث قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.003) وهي قيمة دالة.

جدول (8) العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاتجاه نحو منجزات قرار قانون الحماية من التحرش

المستوى الاقتصادي	تمتع المرأة والطفل بالأمان في المجال العام	الحد من ظاهرة التحرش	استفزاز الفتيات للشباب كثرة تواجدهن في الأماكن العامة وملابسهن غير المحتشمة	زيادة التحرش مع كثرة الفعاليات وأماكن الترفيه	أخرى	المجموع
أقل من (10000) ريال	123	63	21	16	2	225
من (10000) إلى أقل من (21000) ريال	69	33	23	7	2	134
من (21000) إلى أقل من (31000) ريال	15	8	3	1	1	28
(31000) ريال فأكثر	9	1	2	0	1	13
المجموع	216	105	49	24	6	400
النسبة	%54.0	%26.3	%12.3	%6.0	%1.5	100.0
قيمة مربع كاي	**13.593**	**مستوى الدلالة**	**0.327**	**الدلالة الاحصائية**	**غير دالة**	

يعكس الجدول (8) عدم وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي ومنجزات قانون الحماية من التحرش حيث قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.184) وهي قيمة غير دالة. فالمبحوثات من المستويات الاقتصادية المختلفة أتفقن بنسبة (54%) أن أبرز منجزات قانون "الحماية من التحرش" تحقيق الأمان للمرأة والطفل بالمجال العام، أما التوجه السلبي فتمثله (12.3%) يؤمن بدور الفتيات في دخول المجال العام وعدم الاحتشام، وترجعه (6%) للاختلاط.

جدول (9) العلاقة بين المستوى الاقتصادي وآثار إسقاط الولاية

المستوى الاقتصادي	تحقق المواطنة كاملة الأهلية	الحد من تسلط بعض أولياء الأمور	ضعف قوامة ولي الأمر	انحراف بعض الفتيات	أخرى	المجموع
أقل من (10000) ريال	45	110	9	53	8	225
(10000) إلى أقل من (21000) ريال	36	59	8	29	2	134

(21000) إلى أقل من (31000) ريال	12	13	1	2	0	28
(31000) ريال فأكثر	4	8	0	0	1	13
المجموع	97	190	18	84	11	400
النسبة	%24.3	%47.5	%4.5	%21.0	%2.8	%100
قيمة مربع كاي	**17.906**	**مستوى الدلالة**	**0.119**	**الدلالة الاحصائية**		**غير دالة**

يعكس الجدول (9) عدم وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي وآثار إسقاط الولاية حيث قيمة مستوى الدلالة (0.119) وهي قيمة غير دالة. وتتفق المبحوثات من المستويات الاقتصادية المختلفة بنسبة (47.5%) أن أبرز منجزات إسقاط الولاية الحد من تسلط بعض أولياء الأمور في حالات الحرمان من التعليم والعضل عن الزواج أو الحرمان من الإرث واتخاذ سائر القرارات المصيرية للمرأة دون مشورتها. أما الاختيار الثاني فحقوقي فترى (24.3) إسقاط الولاية حقق الأهلية والمواطنة الكاملة للسعوديات. وترجع (21. %) اتجاههن السلبي إلى التخوف من انحراف بعض الفتيات. كما ترى (4.5%) أن إسقاط الولاية أضعف دور ولي الأمر وحدّ سلطته.

ثالثاً: عقبات تواجه فعالية قرارات التمكين:

تعد الفاعلية أحد الأركان الثلاثة للتمكين ((Kabeer، فموارد التمكين كالقوانين لا تحقق الإنجازات المرجوة دون تفعيلها.

جدول (10) أبرز العقبات التي تواجه تفعيل قوانين تمكين المرأة

أبرز العقبات التي تواجه تفعيل قوانين تمكين المرأة	العدد	النسبة
عدم تفعيل بعض الجهات أو العاملين بها للتشريعات الحديثة.	84	٪21.0
مقاومة الأسرة لاستمتاعي بحقوقي كامرأة	84	٪21.0
محدودية مدارس تعليم القيادة	62	٪15.5
عدم علم بعض النساء بحقوقهن الجديدة وآليات المطالبة بها	103	٪25.8
حقوق المرأة أدت إلى المشكلات الأسرية	23	٪5.8
تهميش الرجل وضعف قوامته	41	٪10.3
أخرى	3	٪0.8
المجموع	**400**	**٪100.0**

يشير الجدول (10) أن أبرز العقبات التي تواجه تفعيل قوانين تمكين المرأة هي جهل البعض بالتشريعات الجديدة وآليات المطالبة بها (٪25.8) رغم أن غالبية المبحوثات متعلمات كما تشير بيانات جدول رقم 2. وفي المرتبة الثانية يتساوى خياران يمثلان مقاومة قرارات التمكين: (21%) لعدم تفعيل بعض الجهات الرسمية لتشريعات التمكين، و(21%) أخرى لمقاومة الأسرة ورفضها لاستمتاع المرأة بحقوقها. أما الاتجاه السلبي نحو تمكين المرأة: فمنخفض وترى (10.3%) أنه يضعف قوامة الرجل وترى (5.8%) أنه يؤدي للمشكلات الأسرية.

جدول (11) المقترحات المستقبلية لموارد التمكين

أهم مطالب المرأة المستقبلية	العدد	النسبة
المساواة في الأجور بالقطاع الخاص	21	٪5.3
وضع حد أدنى للأجور بالقطاع الخاص	18	٪4.5
تمديد سن التقاعد إلى 70 سنة	14	٪3.5
منح الراتب التقاعدي للمرأة العاملة المتوفية لورثتها إسوةٍ بالرجل	98	٪24.5
تشريع لوائح تنفيذية لنظام الحماية من العنف الأسري	25	٪6.3
تفعيل جميع القرارات الخاصة بتمكين المرأة	50	٪12.5
إسقاط قانون الهروب الذي تحبس بسببه النساء	1	٪0.3
إلغاء دار الضيافة ودار الحماية ومساعدتهن بالسكن والوظيفة	23	٪5.8
جميع ما سبق	121	٪30.3
لا يوجد حاجة للمزيد من الحقوق	29	٪7.3
المجموع	**400**	**٪100.0**

يعكس الجدول (11) تركّز النسب الأعلى في المقترحات العامة التي تشمل كافة فئات النساء، فاقترحت (30.3%) تحقيق جميع الخيارات، يليها اقتراح منح الراتب التقاعدي للمرأة العاملة المتوفية لورثتها أُسوة بالرجل (٪24.5) وفي المرتبة الثالثة اقتراح تفعيل قرارات تمكين المرأة (٪12.5). وتتدرج المقترحات لمواجهة مشكلات خاصة بفئات مختلفة من النساء لمواجهة مشكلات العنف الأسري، إلغاء دور الرعاية (الضيافة، الحماية)، المساواة بالأجور، حد ادني للأجور. أما من يرين عدم الحاجة للمزيد من التمكين فنسبتهن لا تتجاوز (7.3%).

النتائج:

أولاً: اتجاهات النساء نحو منجزات موارد التمكين في ظل رؤية 2030توصلت الدراسة لعدد من النتائج حول فعالية موارد التمكين

المتمثلة في قرارات ومبادرات رؤية 2030، كما توضح النتائج أبرز المنجزات التي ترى المبحوثات انها تحققت لهن:

– القرارات الأكثر تأثيراً للمبحوثات هي القرارات التي تمس عامة النساء، لذا اتفقت المبحوثات أن السماح بقيادة السيارة هو القرار الأكثر تأثيراً في حياتهن (26.5%)، يليه فتح مجالات عمل جديدة ومتنوعة (22.25%) ثم الحقوق الأسرية للمرأة (17.75%).

– الاتجاه الإيجابي للمبحوثات نحو ما تحقق من منجزات نتيجة لقرار قيادة المرأة للسيارة وبنسبة 92.4%، مما يعكس نجاحه وضعف مخاوف المعارضين التي لم تؤيدها إلا 3.3%. أبرز المنجزات لقيادة المرأة من وجهة نظر المبحوثات الحصول على التنقل كحق إنساني بنسبة (43.5%)، يليه خفض تكلفة المواصلات والاستغناء عن السائقين.

– الاتجاه الإيجابي نحو المنجزات الناتجة عن فتح مجالات عمل جديدة ومتنوعة بنسبة (74.3%). أما أبرز المنجزات فترى 55.5% أنه حقق جودة الحياة للمرأة وأسرتها، وترى 15% أنها خفضت البطالة النسائية. أما التوجه السلبي: فتبرره (13%)، بارتفاع بطالة الذكور، وتتخوف (10.3%) من تبعات الاختلاط.

– الاتجاه الإيجابي للمبحوثات نحو تعديل قوانين الأحوال الشخصية بنسبة 87.8%، وأرجعت 70.5% من العينة أن أهم منجزات هذا الإصلاح تمكين المرأة من حضانة أبنائها وتوفير الجو الأسري الآمن. ويتفق هذا التوجه مع أهداف التمكين التي تتضمن تمكين المرأة من الخروج من الزواج غير الأمن (Moghadam,2007 Kabeer, 2005;).

– الاتجاه الإيجابي للمبحوثات نحو قانون الحماية من التحرش بنسبة 80.3%، وترى 54% أن أبرز منجزاته الأمان للمرأة والطفل بالمجال العام وترى 26.3% أن القانون حد من التحرش. وتفسر Walby (1999) التحرش بدور الثقافة الذكورية حيث المجال العام ذكوري، واقتحام المرأة له يحملها مسئولية التحرش. إلا أن حزم تشريعات الرؤية يلعب دوراً جوهرياً ليس فقط في تقليل الجريمة، بل كسر الأعراف المرتبطة بها أيضاً.

– الاتجاه الإيجابي بنسبة 71.8% نحو منجزات إسقاط صلاحيات "ولي الأمر" على معاملات المرأة، حيث ترى 47.5% أنه حد المشكلات الاجتماعية الناتجة عن تسلط أولياء الأمور على القرارات المصيرية للمرأة. وترى 24.3% أن هذا القرار حقق للسعوديات الأهلية والمواطنة الكاملة وبذلك كسر أكبر استراتيجيات "قاصرات للأبد" (Human Rights Watch)

ثانياً: المعوقات التي تحد من فعالية تشريعات رؤية 2030 لتمكين المرأة السعودية:

تؤكد Kabeer(2005) أن أهمية موارد التمكين ترتبط بإمكانية الوصول لها Accessible Resources ، بينما أشارت المبحوثات إلى أن أبرز معوقات فعالية موارد التمكين هو الجهل بالتشريعات الجديدة أو طريقة الوصول لها بنسبة 25.8%. كما تعد مقاومة ثقافة التمكين معوقاً جوهرياً، حيث أشارت 21% لدور "الذكورية العامة" المتمثلة في ثقافة المجتمع والملاحظة في مقاومة بعض العاملين بالجهات الرسمية لتطبيق قرارات التمكين، كما أشارت 21% لدور "الذكورية الخاصة" متمثلةً في تعطيل الأسرة لتمكين المرأة.

ثالثاً: المقترحات حول موارد التمكين المستقبلية:

رغم التمكين الشامل للمرأة في ظل رؤية 2030 تظل هناك بعض المقترحات: دعت 30% من المبحوثات لتفعيل جميع التشريعات، واقترحت 25% تعديل حق ورثة المتقاعدة في راتبها أسوةً بالرجل. كما أكدن أهمية تفعيل قوانين التمكين واقعيا بنسبة 12%، ثم تفعيل نظام الحماية من العنف الأسري 6%.

ونستخلص مما سبق نجاح رؤية 2030 في فعالية تشريعات التمكين على أرض الواقع، وتفائل النساء بما تحقق لهن من منجزات. أما المعوقات فهي محدودة وتنحصر في بقايا آثار الثقافة الذكورية التي تتخوف دائماً من تمكين المرأة، والتي تتراجع مع التطور المطرد لمنجزات نساء السعودية.

التوصيات:

– تأسيس مراكز بحثية خاصة بدراسات المرأة.

– تأسيس برامج دراسات عليا لدراسات المرأة والتنمية.

– الحاجة للمزيد من الدراسات حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لتمكين المرأة على دور المرأة بالأسرة وبالمجتمع، وتأثير تمكين المرأة على العلاقات الاسرية وعلى التوافق الزواجي.

– نشر ثقافة الوعي بالحقوق وآليات الوصول إليها من خلال المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية.

– سن قوانين تحد من الهوة في الأجور بين الجنسين.

– سن لوائح تنفيذية لتوحيد آليات تطبيق قوانين الأحوال الشخصية الحديثة.

– دراسة أوضاع المتقاعدات ومساواتهن بالمتقاعدين في حصول الورثة على نصيبهم من الراتب.

– سن لوائح تنفيذية لنظام الحماية من العنف الأسري.

– متابعة لجنة المرأة بمجلس شئون الأسرة لمنجزات القطاعات الحكومية والخاصة فيما يختص بتمكين المرأة من خلال تقارير دورية، ولجنة خاصة بشكاوى عدم تفعيل التشريعات.

المراجع والمصادر:

- أبو شقة، عبدالحليم. (1999). تحرير المرأة في عصر الرسالة: الجزء الخامس "مكانة المرأة المسلمة في الأسرة". ط5. دار القلم.
- البشر، إلهام. (2020). متطلبات تمكين المرأة في المجتمع في ضوء رؤية 2030: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع. مجلة الخدمة الإجتماعية، ع66، ج15، 53-.
http://search.mandumah.com/Record/1195925
- القحطاني، رجاء. (2022). مسيرة المرأة السعودية نحو التمكين الشامل، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، يونيو (67)، 636- 692.
- المعجم العربي المعاصر. (٢٠٢٢). معنى كلمة مكّن،
- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-a
- المنصة السعودية الوطنية للخدمات الحكومية،تمكين المرأة (2022) قرارات عدلية عززت حقوق المرأة،
- https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/womenempowering#header
- المنصة الوطنية الموحدة. (2022). القوى العاملة في السعودية. تقارير وإحصائيات،
- https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/saudiReportsAndStatistics#header2_1
- برنامج التحول الوطني. (2018). رؤية 2030،
http://vision2030.gov.sa/ar/ntp/
- الميزر، هند. (2017). المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 32 العدد (٦٨)، ص 12٧ – 154.
- قانون الحماية من الإيذاء. (2020).
- https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/83f450eb-7985461f-b053-a9a700f2ba08/1
- زعزوع، ليلى. (2004). رحلة المرأة للعمل في مدينة جدة. الدار العربية للعلوم.
- عبيدات، ذوقان وآخرون. (2000). البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه. ط19. دار الفكر.
- نصيف، فاطمة. (1995). حقوق المرأة المسلمة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة. ط2. مطبعة المدني.
- هيئة الأمم المتحدة. (2021). الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ومابعد 2015:
https://www.un.org/ar/millenniumgoals/bkgd.shtml
- هيئة الأمم المتحدة. (2021). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:
- https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generlassembly/docs/globalcompact/A_RES_55_2.pdf .
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2022). نظام مكافحة جريمة التحرش،
- https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ .

References

Alqahtani, Rajaa. (2012). Social Change and women's work across Three Generations in Abha, Saudi Arabia. PhD Thesis, Guildford: University of surrey.

Alqahtani, Maleeha and others. (2021). The academic empowerment of Saudi women in the light of the Saudi Arabia Vision 2030, International Journal of Future Generation Communication and Networking 14(1):483-495

Al-Haj A, Al-Nasser NA. (2017). The working women's awareness of the problem of glass ceilings in the Saudi Arabia Kingdom: a field study on a sample of employees of the government apparatus in Riyadh. Univ Sharjah J Humanit Soc Sci 15:170–

Alsaif, B.S., Alblaihed, M.A., Ibrahem, U.M. et al. Empowering Saudi Arabian women through the Internet of Things (IoT) for management technologies' companies. Appl Nanosci. (2022). https://doi.org/10.1007/s13204-021-02157-z

Cornell Empowerment Group. (1989) Empowerment and family support. Networking Bulletin, 1(1)2. Policy, Cornell University Medical College

Human Rights Watch. (2008). Perpetual Minors: Human Rights Abuses Stemming from Male Guardianship and Sex Segregation in Saudi Arabia :

https://www.hrw.org/report/2008/04/19/perpetual-minors/human-rights-abuses-stemming-male-guardianship-and-sex

Kabeer, N. (1999). Resources, Agencies, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment", Development and change, 30 (3), pp.: 435- 464.

(2005). "Gender Equality and women's Empowerment: A critical Analysis of Third Millenniums Development Goals", Gender and Development, 13 (1), pp13-24.

Payne, G., & Payne, J. (2004). Key concepts in social research. Sage Publications.

-Penrod J, Preston DB, Cain RE, Starks MT.(2003). A Discussion of Chain Referral As a Method of Sampling Hard-to-Reach Populations. Journal of Transcultural Nursing.;14(2):100-107. Doi: 10.1177/1043659602250614

REINKING,D and ALVERMANN,D. (2005). What are evaluation studies, and should they be published in RRQ? Reading Research Quarterly Vol. 40, No. 2 April/May/June 2005 © 2005 International Reading Association

Tornqvist, A., & Schmitz, C. (2009). Women's economic empowerment: Scope for Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA) working paper. Stockholm: SIDA. P9

Women, U. N. (1995). Beijing Declaration and Platform for Action-Beijing+ 5 Political Declaration and Outcome.

Walby, S. (2009). Theorizing Patriarchy. Blackwell.

Zimmerman, M.A. (2000). Empowerment theory. In Handbook of community psychology (pp. 43-63). Springer

Keiffer, C.H) 1984(Citizen Empowerment: A Development. London: Mac Milan.

Kevin B. Wright, Researching Internet-Based Populations: Advantages and Disadvantages of Online Survey Research, Online Questionnaire Authoring Software Packages, and Web Survey Services, Journal of Computer-Mediated Communication, Volume 10, Issue 3, 1 April 2005, JCMC1034, https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2005.tb00259.x

Malhotra, A., Schuler, S. R., & Boender, C. (2002). Measuring women's empowerment as a variable in international development. In background paper prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives (Vol. 28). The World Bank. P 4

Masson, J. (2002). Qualitative Researc I Action. London: Sage.

Moghadam, V.(2007). Fron Patriarchy to Empowerment: WomenParticipation,Movement and Rights in the Middel East, North Africa and South Asia, Syracuse University.

Pálsdóttir, Á. (2019). Advantages and disadvantages of printed and electronic study material: perspectives of university students Information Research, 24(2), paper 828. Retrieved from http://InformationR.net/ir/24-2/paper828 At http://www.webcitation.org/78mpNM1Gb)